

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٨٠٧٧

الخميس، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	فرنسا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشوف
	إثيوبيا	السيد أيمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيتريكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد شين بو
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد قنديل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية من بعثة مجلس الأمن إلى منطقة الساحل (١٩ إلى ٢٢ تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠١٧)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1734695 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية من بعثة مجلس الأمن إلى منطقة الساحل
(١٩ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في
البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية
يقدمها الرؤساء المشاركون لبعثة مجلس الأمن إلى منطقة الساحل،
الموفدة في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، وهم
ممثلو إثيوبيا وإيطاليا وفرنسا.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

في البداية، أود أن أعرب عن تعازينا الحارة إلى بعثة الأمم
المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي
وحكومة تشاد، في أعقاب الهجوم الذي وقع على قافلة مما
أودى بحياة ثلاثة من أصحاب الخوذ الزرق التشاديين في شمال
مالي اليوم. وقد أحيا مجلس الأمن ذكرى أصحاب الخوذ الزرق
الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم خلال زيارته، ونحني
ذكراهم مرة أخرى اليوم. كما نعرب عن نفس التعازي لحكومات
بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذين كثيرا ما تتعرض
شعوبها وقوات الأمن فيها بانتظام إلى هجمات إرهابية مميتة.

لقد أوفد مجلس الأمن بعثة ميدانية إلى منطقة الساحل في
الفترة من ١٩ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، زارت خلالها مالي
وموريتانيا وبوركينا فاسو. وشارك في قيادة الزيارة كل من فرنسا
وإثيوبيا وإيطاليا، وكانت جزءا من رصد مجلس الأمن الدقيق
لمسألة القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وكان

أحد الأهداف المتوخاة من هذه الزيارة، التي بدأت في اليوم
التالي لصدور التقرير عن تفعيل القوة المشتركة (S/2017/869)،
هو تزويد أعضاء المجلس بتقييم مباشر للحالة في الميدان، وإتاحة
فرصة لتبادل الآراء مع مختلف الأطراف الفاعلة في عين المكان
بشأن توصيات الأمين العام الرامية إلى تعزيز الدعم الدولي المقدم
إلى القوة المشتركة. وقد ركزنا بشكل خاص على تنفيذ اتفاق
السلام والمصالحة في مالي، وذلك تمشيا مع اقتناع المجلس بأنه
لا يمكن تحقيق الاستقرار الدائم في منطقة الساحل دون تنفيذ
أحكام الاتفاق بصورة فعالة وشاملة وجامعة.

وينبغي الإشارة إلى أن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد
الأفريقي، الذي تمت دعوته رسميا للمشاركة في الزيارة، لم يتمكن
من إيفاد ممثل عنه بسبب عبء عمله الثقيل في ذلك الوقت.
ومع ذلك، فإن رئيس مجلس السلام والأمن أعرب عن تقديره
الكبير للمعاملة التي أبداهها مجلس الأمن وأشار إلى الاستعداد
الكامل من جانب مجلس السلام والأمن للمشاركة في الزيارات
المقبلة. ويبدو لنا أنه ينبغي تشجيع هذه الممارسة.

وتمشيا مع تقسيم العمل الذي تقيدنا به خلال الزيارة
نفسها، سأقدم معلومات مستكملة بشأن الزيارة إلى مالي،
قبل أن أعطي الكلمة إلى زميلي ممثلي إيطاليا وإثيوبيا، الذين
سيقدمان إحاطتين إعلاميتين عن قطاعات الزيارات الميدانية إلى
موريتانيا وبوركينا فاسو، على التوالي. وسيختتم كل منا إحاطته
الإعلامية بتبادل الدروس الرئيسية المستفادة من الزيارة عموما.

لقد اجتمع مجلس الأمن، في مالي، مع الرئيس إبراهيم
بوبركييتا، وعدة وزراء في الحكومة، وجميعهم كرروا التأكيد
بالإجماع على التزام بلدهم بتفعيل القوة المشتركة تفعيلا كاملا في
أسرع وقت ممكن. وأتاحت لنا زيارة مقر القوة المشتركة، الكائنة
في سيفاري، في وسط مالي، أن نراها قائمة وتؤدي وظائفها.
وقد تم إنجاز الكثير في فترة قصيرة من الوقت من أجل تشغيل
القوة المشتركة. وأشير بصفة خاصة إلى حقيقة أن القوة المشتركة

وعقدنا اجتماعين مع ممثلي المجتمع المدني - اجتماع في باماكو وآخر في موبتي - أتاحا لنا معالجة شواغل سكان مالي بصورة مباشرة. وشددوا على رغبة المرأة في أن تشارك بقدر أكبر في التنفيذ العملي لاتفاق السلام، وعلى وجه الخصوص في أن تمثل تمثيلاً أفضل في المؤسسات المسؤولة عن رصد تنفيذها، وكذلك إرهاب السكان في وسط البلد فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية التي يواجهونها يومياً، ورغبتهم في مكافحة نفوذ الجماعات الإرهابية في المنطقة.

وأخيراً، فإننا شاركنا أيضاً في حفل تكريم حفظة السلام البالغ عددهم ١٤٦ التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الذين لقوا حتفهم أثناء تأدية واجبهم، الذي أقيم عند نصب التذكاري للبعثة في باماكو. وللأسف، فقد أصبحوا الآن ١٤٩. لقد كان وقتنا مؤثراً بالنسبة للبعثة ووفد المجلس، وأدى بنا إلى استنتاج مفاده أن ذلك كان ممارسة جيدة ينبغي مراعاتها أثناء كل زيارة يقوم بها المجلس إلى بلد يستضيف عملية لحفظ السلام.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسفير كاردي.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): أنضم إلى الإعراب عن التعازي الصادقة التي نقلها الرئيس في ضوء وفاة ثلاثة من الجنود التشاديين المنتشرين لدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وهو الأمر الذي يذكرنا بالصعوبات التي تواجهها عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

لقد زار مجلس الأمن موريتانيا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، خلال الزيارة التي قام بها إلى منطقة الساحل. وعند وصوله إلى نواكشوط، كان رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، السيد محمد ولد عبد العزيز، في استقبال أعضاء مجلس الأمن. وانضم

حققت بالفعل قدرتها التشغيلية الأولية وأنه قد أنشئ مركز قيادة في القطاع الأوسط في نيامي، فضلاً عن المستوى العالي لضباط المجموعة الحماسية في المناصب القيادية، ناهيك عن حقيقة أنه سيتم نشر بعثتها التشغيلية الأولى في الأيام القليلة القادمة.

وأناحت لنا مناقشاتنا مع الممثل الخاص للأمين العام وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أن نحدد العناصر التي يمكن تحقيقها في الأجل القصير - من بين العناصر الواردة في الخيارات المقدمة من الأمين العام - ويتعين أن يسبق ذلك تعزيز قدرات البعثة، وبالتالي لا يمكن تنفيذها إلا في مرحلة لاحقة.

ومكنتنا مناقشاتنا مع ممثلي عملية بارخان الفرنسية والعمليات الأوروبية - بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي - من تحسين فهم الأنشطة التي تضطلع بها القوات الأمنية الدولية الأخرى الموجودة في المنطقة وتقييم تكاملها المتبادل. وقد أصبح من الواضح، على وجه الخصوص، أن تشكيل القوات من أجل القوة المشتركة للمجموعة الحماسية لمنطقة الساحل يهدف إلى تمكين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية بارخان من تنفيذ ولاياتهما.

وفيما يتعلق بعملية السلام في مالي، فقد كان عقد اجتماع مع أعضاء لجنة رصد تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي فرصة للسلطات المالية لمشاطرة التقدم الذي أحرز مؤخرًا في تنفيذ أحكام الاتفاق. وأعربت الجماعات الموقعة، في وثيقة مشتركة، عن استيائها من عدم تشاور الحكومة معهم بشأن هذه المسألة. وردا على هذه البيانات، بالنيابة عن المجلس بأكمله، كررت تأكيد الرسالة القوية التي بعثنا بها في بياننا الصحفي بشأن مالي الصادر في ٦ تشرين الأول/أكتوبر (SC/13019) بالتشديد على أن المجلس يتوقع إحراز تقدم ملموس بحلول نهاية العام. وأيد هذه الرسالة الرئاسة الجزائرية للجنة الرصد، وممثل الاتحاد الأفريقي.

مع أولوية بلدان المنطقة وتلبي مطالبها الاستراتيجية، وتستحق الدعم الكامل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

والشعار الذي يظهر على راية المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل هو "الأمن والتنمية". وبناء على ذلك، فإن المناقشات مع الأمين الدائم للمجموعة الخماسية، السيد نجم الحاج محمد، جرت مع التركيز على هذين البُعدين. وخلال اجتماع تواءمت فيه الرؤية الأمنية مع الأهداف التي ترمي إلى تحقيق النمو والتنمية - أي الركيزة الأخرى لهيكل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل - أبلغ السيد محمد أعضاء مجلس الأمن أنه، تمثيلاً مع تلك الطموحات، يجب على التنمية، "أن تسبق مباشرة الأنشطة الأمنية في المنطقة، وأن تتبعها وتعمل على تعزيزها".

وتتجسد هذه الفرضية في الاستراتيجية الانمائية والأمنية التي تم توضيح مكوناتها الرئيسية لأعضاء المجلس والتي تتضمن خطة الاستثمارات ذات الأولوية، وتعتبرها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل عاملاً رئيسياً لتعزيز النمو في منطقة الساحل، وتقتضي بطبيعة الحال قدراً كبيراً من الموارد الدولية. علاوة على ذلك، فإن الاجتماع مع الأمين الدائم ركّز على الحاجة إلى تنسيق العمل بين مختلف البرامج المخصصة لمنطقة الساحل، مع قبيل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، مع مراعاة المطالب والأولويات المحددة لبلدان المنطقة.

والرسائل التي سمعناها خلال زيارتنا إلى موريتانيا أكدت التطلعات المشتركة لذلك البلد نحو بناء الهيكل الأمني والإنمائي لمنطقة الساحل، بحيث تكمن القوة المشتركة في صميمه. وأيدت هذه الملاحظة مختلف الرسائل التي تم توجيهها إلى مجلس الأمن من جانب محاوريه، والتي أكدت شتى البلدان من خلالها على تزايد انعدام الأمن في منطقة تهمز بفعل الإرهاب، والاتجار غير المشروع بالأشخاص، والأسلحة، والمخدرات، وقلة التنمية. وأعتقد أنه من الآن فصاعداً ينبغي لنا أن نجد أرضية مشتركة بغية تعزيز الدعم للقوة التي نأمل - وأنا أتكلم هنا بصفتي

إليه وفد كبير يضم، ضمن آخرين، وزير الشؤون الخارجية، ووزير الدفاع، ووزير الاقتصاد، ورئيس أركان الجيش، ورئيس ديوان رئيس الجمهورية، والممثل الدائم لموريتانيا لدى الأمم المتحدة. ثم قام مجلس الأمن بعد ذلك بزيارة المقر الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل لقاء السيد نجم الحاج محمد، الأمين العام الدائم للمجموعة. وأتاحت المناقشات التي جرت مع السلطات الموريتانية لأعضاء المجلس الحصول على المعلومات التحليلية الهامة، مما أتاح لنا متابعة أفكارنا بشأن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وتوسيع نطاق فهمنا للبيئة الأمنية في منطقة الساحل.

إن موريتانيا، وهي جهة فاعلة رئيسية داخل المجموعة وفي منطقة الساحل قاطبة، ما برحت تشارك مشاركة كاملة في جهود الأنشطة المشتركة للمجموعة لمكافحة الإرهاب وعدم الاستقرار في المنطقة. وخلال المناقشات التي أجريناها مع الرئيس ولد عبد العزيز، استمع مجلس الأمن إلى التأكيد على عزم السلطات الموريتانية على هزيمة الإرهاب والقضاء عليه. وبالنظر إلى تاريخ البلد على الخطوط الأمامية في المعركة ضد هذه الآفة، فإن السلطات الموريتانية في وضع جيد يمكنها من تقييم ظاهرة الإرهاب، واتساع نطاقها في جميع أنحاء المنطقة على مر السنين، وصلاتها الوثيقة بالاتجار غير المشروع، وتأثيرها على جداول الأعمال السياسية للبلدان في منطقة الساحل، والحاجة إلى مكافحة هذه الظاهرة، ليس من خلال تقديم استجابة أمنية فحسب، بل ومن خلال استخدام أدوات الخطاب المضاد لردع التطرف. وقد كان كل ذلك مفيداً للغاية لأعضاء المجلس.

وطوال حوارنا المفتوح، أعرب محاورونا علناً عن الأمل في أن يوفر مجلس الأمن الدعم القوي للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ووفقاً للسلطات الموريتانية، فإن تلك المبادرة، بسبب موقفها الاستباقي ضد التهديد الإرهابي ومهمتها المتمثلة في ترسيخ قدراتها الأمنية في منطقة الساحل، تتوافق

لم تكن ناجحة جداً فحسب، ولكنها كانت استطلاعية أيضاً. وفي رأينا أن الزيارة ساعدت بدون شك على تأكيد القيمة التي تتحلى بها بعثات مجلس الأمن. في الواقع، كنا نعلم مسبقاً مدى الاحباط الذي بلغته الحالة التي تواجهها دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولكن المرء يصدق ما يراه. ومن المستحيل إنكار وجود التحديات الخاصة والجسام التي تواجهها بعض البلدان. فالمطلوب استجابة عاجلة من مجلس الأمن والمجتمع الدولي كليهما قبل أن يبلغ السيل الزبي.

إن الهامش بين ما وصلت إليه الأمور الآن والنقطة الحاسمة بات ضيقاً جداً. فما يمكنه أن يوفر الإغاثة لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل هو اتباع نهج كلي يشمل تغير المناخ، والمسائل البيئية، والمسائل الإنمائية العامة. وببساطة، لا جدال في أن انعدام الأمن والإرهاب والاتجار بالمخدرات وبالأشخاص، وهي الأمور التي باتت منتشرة وتغذي الإرهاب، أصبحت تشكل آفات يصعب على تلك البلدان أن تواجهها، ناهيك عن عكس مسارها، بدون تلقي الدعم من المجتمع الدولي. لذلك، من البديهي أن تكون هناك حاجة ملحة إلى التضامن العملي مع تلك البلدان. أما الفشل في التوصل إلى استجابة مناسبة إيجابية فسيكون كارثياً ويسبب تداعيات هائلة للمجتمع الدولي، وهذا أمر واضح أيضاً.

وإن استعداد دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لأن تضطلع بدورها وتتحمّل مسؤولياتها أمر لا يمكن إنكاره أيضاً. ففي جميع البلدان الثلاثة، تمّ استقبال بعثة مجلس الأمن بحفاوة كبيرة، وتمكنت من التكلّم مع المسؤولين المعنيين، بمن فيهم رؤساء الدول والحكومات، الذين لم ييخّلوا علينا بوقتهم.

وأود أن أنتقل إلى المرحلة الأخيرة من الرحلة التي كان لي شرف ترؤسها في بوركينا فاسو. فلقد كان الأمر رمزياً جداً لبعثتنا التي توجهت إلى واغادوغو من محافظة موبتي في وسط مالي، حيث عقدنا اجتماعنا الأخير مع ممثل عن المجتمع المدني.

الوطنية - أن تتمكن من تحقيق الأهداف الطموحة لبلدان المنطقة.

وبصفتي أحد رؤساء البعثة، أود أن أختتم كلامي بتوجيه خالص الشكر إليكم، سيدي، على المبادرة إلى تنظيم هذه الزيارة تحت رئاستكم، وهي تضفي قيمة مضافة كبيرة جداً على المناقشات التي تتعلق بالقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وتعلق بمنطقة الساحل، والتي جرت على مدى الأشهر العديدة الماضية. وأود أيضاً أن أضيف أننا نقدّر تقديراً كبيراً أعمال الرئاسة التي كان لها الدور الرئيسي في كفالة إبراز آراء الزملاء الآخرين، وتشاطر المسؤوليات المرتبطة بالبعثة. كما أود أن أشكر البلدان المضيفة - مالي وموريتانيا وبوركينا فاسو - التي رحبت بالمجلس ترحيباً حاراً وودياً. وأشكر كذلك موظفي الأمم المتحدة العاملين في نيويورك الذين سافروا معنا، ولا سيما الموظفين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والممثل الخاص النظيف، على عملهم المتميز الذي كفل النجاح الكامل للزيارة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير كاردي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير أليمو.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إليكم، سيدي، وإلى ممثل إيطاليا في الإعراب عن تضامننا مع تشاد، وإدانة الهجوم الإرهابي الذي وقع في شمال مالي. إن ما جرى يسلط الضوء على سبب توجه البعثة إلى المنطقة. وهو يسلط الضوء أيضاً على ضرورة قيام تعاون دولي قوي مرة أخرى.

وأود أن أعرب عن تقديرنا العميق للرئاسة الفرنسية على المبادرة تجاه تنظيم زيارة بعثة مجلس الأمن إلى دول في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. فالزيارة التي قمنا بها إلى ثلاثة من بلدان المجموعة الخماسية - مالي وموريتانيا وبوركينا فاسو -

ومن بين المسائل البارزة التي ينبغي ألا نتجاهلها التنظيم الجيد لقيادة بوركينا فاسو وطريقة عملها المنهجية. إن لديها استراتيجية للتصدي للتحديات التي تواجه البلد والمنطقة. وجرى إطلاع أعضاء المجلس على ما تقوم به الحكومة للتصدي لخطر الإرهاب، بما في ذلك من خلال الجهود الرامية إلى القضاء على الظروف التي تفضي إلى الإرهاب وأنشطة المهربين والجرمين عبر الحدود الوطنية، مع التركيز على منطقة الساحل في البلد. وفي ذلك الصدد، شددت وزيرة الاقتصاد على أنه يجري إعداد سياسة منفصلة واستراتيجية وخطة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لمعالجة أوجه عدم المساواة المدمرة في منطقة الساحل. وأكدت أيضا على أن البلد يعكف، بقدر ما تسمح موارده، على بناء قدرات قواته الأمنية من خلال كفالة الحصول على ما يكفي من المعدات والتدريب وتوفير خدمات إدارية فعالة على نحو معقول في جميع أنحاء البلد، مع التركيز بوجه خاص على المناطق الحدودية النائية في الشمال والشمال الشرقي. لكنها أضافت أن العبء ثقيل للغاية وأن الأثر السلبي على الاقتصاد ضخم، مشيرة إلى أن ثمة حاجة ماسة إلى التعاون الدولي.

ثم عقد أعضاء المجلس جلسة تحاور مثمرة مع رئيس الجمهورية، الذي قال إن الطريقة الوحيدة التي ستمكن بلده من النجاح في مكافحة تحديات الإرهاب تتمثل في التنسيق مع البلدان الأخرى في المنطقة. وشدد على أهمية القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومدى أهميتها لجهودهم، وهو نفس ما استمعنا إليه في كل من مالي وموريتانيا. كما أبلغنا بأن حكومته تشارك بنشاط في إنشاء ممرات أمنية استراتيجية على أساس الهدف المشترك المتمثل في دحر الإرهاب.

وفيما يتعلق بالخيارات الأربعة التي أحالها الأمين العام، أوضح الرئيس أن اختياره هو الخيار الأول. وقال إنه بعد دخول القوة طور التشغيل، سنحتاج إلى دعم مستدام وحازم. وفيما يتعلق بالتحديات التي يواجهها بلده، أكد أن كل بلد

وأدرنا بحزن عميق أن سكان المنطقة يشعرون بانعدام الأمن فيها - حتى عندما يذهبون إلى الأسواق. وأوضحت لنا حكومة بوركينا فاسو لماذا أخذونا، عقب وصولنا مباشرة، إلى الموقع الذي وقع فيه الهجوم الإرهابي بتاريخ ١٣ آب/أغسطس وأدى إلى مصرع ١٩ شخصا، وإصابة ٢٢ شخصا بجروح، بمن فيهم أفراد من الأمن. واستقبلنا هناك وزير الأمن الوطني وبقي معنا حتى نهاية زيارتنا.

وعلى الرغم من أن الخطة الأولية كانت تقضي بإجرائنا على الفور مناقشات مع رئيس الجمهورية، غير أنه أتيحت لنا الفرصة للتفاعل مع أعضاء حكومته، بالتنسيق من وزير الخارجية. وأبلغ الوزراء الحكوميين أعضاء المجلس عن كيفية تأثير الأزمة الأمنية في جمهورية مالي المجاورة إلى الشمال على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزء المهمل أصلاً منذ زمن بعيد من بوركينا فاسو. وأخبرونا عن استهداف المدارس وإحراقها عمداً، وقتل المدرسين وترويعهم على أيدي الإرهابيين والجرمين العابرين للحدود الوطنية. وقيل لنا إن ١٣ مدرسة ومؤسستين للتدريب العالي لم تستطع توفير الخدمات لأنهما إما كانت مدمرة أو محترقة بالكامل. وقالوا إن الإرهابيين كانوا يعملون على مدار الساعة من أجل إنهاء وجود مقدمي الخدمات بهدف تقويض سلطة الدولة.

كما أكد الوزراء على أن وتيرة الهجمات الإرهابية أخذت في التزايد خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، بوسائل منها استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة وغيرها من الألغام المرتجلة، التي عادة ما يصعب كشفها. وقالوا لنا إن أكثر من ١٠٠ شخص قُتلوا في ١٨ هجوماً تقريبا في أنحاء متفرقة من البلد، معظمهم في الشمال. وشددوا على أن أكثر من ٨٥ في المائة من تلك الهجمات قد سُنت مباشرة، انطلاقاً من مالي. ووصف وزير الأمن الوطني المثلث الحدودي لبوركينا فاسو ومالي والنيجر، تحديداً، بأنه مضطرب للغاية.

الزيارة الميدانية. الدرس الأول هو أن سلطات البلدان الثلاثة التي زرتها أكدت بالإجماع التزامها السياسي بكفالة انتقال القوة إلى طور التشغيل بأسرع ما يمكن، فضلا عن دعوتها بقوة وبوضوح إلى زيادة الدعم الدولي والشائني والمتعدد الأطراف. واقترن ذلك الحشد السياسي بإحراز تقدم كبير في نشر القوة في الميدان، كما ذُكر. وسيكون من الأهمية بمكان كفالة أن يقتزن ذلك في مالي بتقدم ملموس في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، على نحو ما جرى إبلاغه لسلطات مالي خلال الزيارة.

والدرس الثاني هو أن زيارتنا أتاحت لنا فرصة للتشديد على تأييد أعضاء المجلس بالإجماع للقوة المشتركة. ويُنظر إلى القوة باعتبارها استجابة ضرورية للطابع عبر الوطني للتهديد الأمني الذي تواجهه دول منطقة الساحل، وكذلك باعتبارها عنصرا مكملا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية بارخان، سيمكثهما من تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ ولايتهما على نحو أفضل. وما أشرنا إليه، وأعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل يشاطروننا هذا الرأي، هو أنه رغم الأهمية الحاسمة للاستجابة الأمنية من جانب القوة المشتركة، فإنها يجب أن تلي تماما التوقعات من حيث احترام حقوق الإنسان ويجب أن تُستكمل ببذل جهود إنمائية في الميدان لضمان ألا تؤدي إلى نتائج عكسية.

والدرس الثالث هو أن النقاش الحقيقي لم يعد يدور حول ما إذا كانت القوة المشتركة هامة، أو حتى ما إذا كان ينبغي لنا تعزيز الدعم الدولي المُقدم للقوة، بل حول كيفية تحديد هذا الدعم. وجلسة مجلس الأمن المقررة ليوم الاثنين المقبل، والتي سيرأسها السيد جان - إيف لودريان، وزير الشؤون الأوروبية والخارجية في فرنسا، تُعقد لمعالجة تلك المسألة تحديدا من خلال مناقشتنا لأفضل طريقة لتعزيز دعم المجتمع الدولي للقوة المشتركة. وسنُعرب بصفنتنا الوطنية عن الأمل في أن تتمكن من تزويد القوة المشتركة بالدعم الذي تحتاج إليه في الوقت الحالي مع مراعاة وجهات النظر المختلفة للجالسين حول طاولة المجلس.

من بلدان المنطقة، وليس بلده وحده، يعاني من حدود سهلة الاختراق عموما، وهو ما أصبح أمرا مواتيا للإرهابيين والجرمين. وقال إنه لا يوجد بديل عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وحث على الإسراع في نشرها وناشد المجلس تقديم دعم ملموس في أقرب وقت ممكن. وشدد على أهمية إنشاء آلية للتمويل المستدام وإنشاء مكتب دعم مخصص يُمول عن طريق الأنصبة المقررة للأمم المتحدة. وذكر أعضاء المجلس بأن المشكلة في منطقة الساحل هي أزمة دولية، يجب أن تحظى باهتمام دولي واستجابة دولية.

في الختام، وكما قلت في البداية، فإن الزيارة كانت ضرورية للغاية وحسنة التوقيت على حد سواء. وأظهرت بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أنها عازمة على تحمل عبء هذه المشكلة بقدر ما تسمح قدراتها. وقدم كل بلد مساهمة أولية بالفعل قدرها ١٠ ملايين يورو. وبينت لنا زيارتنا إلى مقر قيادة القوة في سيفاري درجة استعدادها لبدء عملها. فالهياكل الأساسية هناك جاهزة، ولكن ثمة حاجة كبيرة إلى الدعم، ولا يمكن أن يكون هناك أي جدال في أن هذه حاجة يتحمل مجلس الأمن والمجتمع الدولي مسؤولية عن تلبيتها. وأود أن أضيف أننا ذكرنا محاورنا باستمرار بقيمة الإمساك بزمام الأمور والعمل من جانبهم، تمشيا مع ما هو منصوص عليه في اختصاصات البعثة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير أليمو على إحاطته الإعلامية.

أدلي الآن ببعض الملاحظات الختامية بصفتي ممثل فرنسا. إذ توشك هذه الجلسة على الانتهاء، ومع موافقتي التامة على ما ذُكر خلالها، أعتقد أن لدي سببا وجيها لأقول إن زيارة مجلس الأمن إلى منطقة الساحل جاءت في الوقت المناسب تماما من منظور عمله فيما يتعلق بالقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وأنها كانت مفيدة ومثمرة على السواء. ومن جانبنا، فقد استفدنا ثلاث دروس رئيسية من هذه

الأفرقة العاملة في إدارة عمليات حفظ السلام وفي إدارة الشؤون السياسية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وإلى المنسقين المقيمين في موريتانيا وبوركينا فاسو ومترجمينا الشفويين وموظفي الأمن - وبعبارة أخرى، كل من شاركوا. لقد كان عملهم مثاليا حقا، واضطلعوا بدور رئيسي في كفالة نجاح هذه الزيارة. وباسمنا جميعا، أعرب عن خالص امتناني لهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٥|٤٠.

أستأنف الآن مهامى بصفتى رئيس المجلس. قبل أن نرفع الجلسة، وباسم المجلس، أود أن أعرب عن تقديرنا لسلطات مالي وموريتانيا وبوركينا فاسو على ترحيبها الحار بنا. وأود أيضا أن أشكر جميع زملائي في مجلس الأمن، ولا سيما ممثلي إيطاليا وإثيوبيا، على روح الفريق الحقيقية التي كانت السمة المميزة لهذه البعثة. وأخيرا وليس آخرا، أود بصفة خاصة أن أشكر جميع أعضاء فريق الأمانة العامة الذين عملوا من أجل تنظيم الزيارة وكفالة نجاحها، سواء في نيويورك أو في الميدان. وأشير تحديدا إلى شعبة شؤون مجلس الأمن، وكذلك إلى